الطالب يدرس في مدرسة بعيدة عن بيته لمدة أسبوعين بسبب إغلاق الطرق بالثلوج

المعلمات يقدمن دروسا عبر الهاتف ويطلبن من الأهالي تسجيل الأصوات وإرسالها إلى المدرسة

(محرر الشؤون المحلية)

بدأت تلميذة في الصف الثالث الابتدائي في قرية تل الزعرور، التابعة لمحافظة سهل الريحان، يومها الدراسي الأول بحقيبة مدرسية كاملة وكتب جديدة وقلم رصاص جديد، لكنها لم تدخل صفها إلا بعد أسبوعين كاملين. فالطريق الوحيد الذي يربط القرية بمركز المدينة أغلق بالثلوج في ليلة واحدة، وبقيت الطالبة في بيتها مع والدتها وأخيها الأصغر ينتظران انحسار الثلوج. وما كان يبدو إجازة قصيرة تحول إلى اختبار حقيقي لقدرة المدرسة على الوصول إلى تلاميذها بوسائل بسيطة لا تعتمد على الكهرباء أو الإنترنت.

وقررت مديرية التعليم في المحافظة أن تجربة القرية يمكن أن تكون نموذجا لمدارس أخرى تواجه الظروف نفسها، فأطلقت برنامجا أسمته «المعلم يزور الهاتف» يقوم على تقسيم المعلمات إلى مجموعات صغيرة تتصل بالتلاميذ مرتين في الأسبوع على الأقل، وتسجل كل مجموعة رسالة صوتية قصيرة تشرح فيها الدرس وتطرح أسئلة بسيطة يجيب عليها الطلاب بتسجيلات يرسلها أولياء الأمور إلى المدرسة عبر تطبيق رسائل خفيف لا يستهلك كثيرا من الذاكرة. وبدأت المعلمات العمل من منازلهن أيضا، إذ تعذر عليهن هن كذلك الوصول إلى المدرسة بسبب الثلوج نفسها.

وتقول المعلمة سلوى الحداد، وهي معلمة للصف الثالث تسكن على بعد ثلاثة كيلومترات من القرية، إن أول تسجيل أرسلته كان مرتجلا وطويلا بسبب انقطاع الكهرباء مرتين أثناء التسجيل، لكن الأهالي أبدوا تفهما كبيرا وطلبوا منها أن تعيد الشرح ببطء أكثر. وأضافت أن بعض الأطفال كانوا يستمعون إلى التسجيل مع آبائهم وأمهاتهم في المساء، وأن الأسئلة التي وصلتها في اليوم التالي كانت أقرب إلى الفهم مما كانت عليه في أيام الدراسة العادية، لأن الطالب كان يسمع الكلمة مرات عدة بدل أن يكتبها مرة واحدة على السبورة.

(مقالة رأي للدكتور سامر عبد الرحمن الطحان)

كانت ساحة الجامعة الشرقية في مدينة نهر الصفصاف تمتلئ كل صباح بطلاب يحملون حقائب ثقيلة وأحلاما أثقل منها، لكن هذا العام وجد أكثر من ألفي طالب وطالبة أن مقاعدهم في المدرجات باتت فارغة، وأن الدروس التي كانوا ينتظرونها تحولت إلى ملفات صوتية ومقاطع مصورة لا تعرف متى ستصل ولا كم من الوقت ستبقى متاحة. هذا المشهد ليس استثناء عابرا في تاريخ التعليم، بل هو امتداد لمسار بدأ منذ سنوات قليلة حين قررت وزارة التعليم العالي في البلاد أن تجعل التعليم الجامعي أكثر مرونة وأقل كلفة على الطلاب، فكان الحل الأسرع والأرخص هو نقل المحاضرات إلى الفضاء الرقمي بالكامل.

وبدا القرار في ظاهره منطقيا وإنسانيا، إذ كيف يمكن لطالب يسكن في قرية تبعد مئات الكيلومترات عن المدينة أن يلحق بمحاضراته إذا كان عليه أن يدفع ثمن السكن والمواصلات والوجبات؟ غير أن التطبيق العملي كشف عن فجوة واسعة بين النية والواقع، إذ لم تكن الجامعة مستعدة لا من حيث البنية التحتية ولا من حيث الخبرة التربوية لتحويل مئات المحاضرات إلى مقاطع فيديو تصلح للعرض والمراجعة والتقييم، فجاءت النتيجة خليطا من التسجيلات المهتزة والشروح المبتورة والاختبارات التي تقيس قدرة الطالب على الاتصال بالإنترنت أكثر مما تقيس قدرته على الفهم.

وتقول الدكتورة هالة منصور، وهي أستاذة في كلية الآداب وعضو لجنة التعليم في مجلس الشيوخ، إن المشكلة الكبرى لم تكن في الكاميرا أو الميكروفون بقدر ما كانت في غياب التفاعل الذي يصنعه وجود الطالب في القاعة، حيث يرفع يده ليسأل، ويتبادل النظرات مع زميله، ويشعر بأن سؤاله يستحق الانتظار. وأضافت أن بعض الطلاب اضطروا إلى العمل في المقاهي أو المكتبات العامة لأن منازلهم لا تصلح للدراسة، وأن آخرين فقدوا أجهزتهم القديمة بسبب الاستخدام المكثف، فوجدوا أنفسهم أمام خيارات لم يكن أحد قد فكر فيها من قبل.

في المقابل، لا يمكن إنكار أن التجربة كشفت عن أسئلة كان التعليم التقليدي يتجنبها طويلا، منها كلفة الطباعة وحاجة الطالب إلى التنقل وضرورة أن يكون المعلم في مكان واحد ليلقي محاضرة واحدة على مئات الطلاب في وقت واحد. وهي أسئلة مشروعة لا يجوز تجاهلها، غير أن الإجابة عنها لا تكون بنقل الخطأ كما هو إلى الفضاء الرقمي، لأن النتيجة حينئذ تكون مضاعفة: خطأ في التعليم وخطأ في التكنولوجيا معا، وضحيتها الطالب الذي لا ذنب له في كل ما جرى.

(مقالة رأي للدكتور سامر عبد الرحمن الطحان)

«المعلم يزور الهاتف» تجربة تعليمية أطلقتها مديرية التعليم في محافظة سهل الريحان لتعويض الطلاب عن الدروس التي فاتتهم بسبب إغلاق الطرق بالثلوج، وتقوم على تقسيم المعلمات إلى مجموعات صغيرة تتصل بالتلاميذ مرتين في الأسبوع على الأقل، وتسجل كل مجموعة رسالة صوتية قصيرة تشرح فيها الدرس وتطرح أسئلة بسيطة يجيب عليها الطلاب بتسجيلات يرسلها أولياء الأمور إلى المدرسة عبر تطبيق رسائل خفيف لا يستهلك كثيرا من الذاكرة. وبدأت المعلمات العمل من منازلهن أيضا، إذ تعذر عليهن هن كذلك الوصول إلى المدرسة بسبب الثلوج نفسها.

وتقول المعلمة سلوى الحداد، وهي معلمة للصف الثالث تسكن على بعد ثلاثة كيلومترات من القرية، إن أول تسجيل أرسلته كان مرتجلا وطويلا بسبب انقطاع الكهرباء مرتين أثناء التسجيل، لكن الأهالي أبدوا تفهما كبيرا وطلبوا منها أن تعيد الشرح ببطء أكثر. وأضافت أن بعض الأطفال كانوا يستمعون إلى التسجيل مع آبائهم وأمهاتهم في المساء، وأن الأسئلة التي وصلتها في اليوم التالي كانت أقرب إلى الفهم مما كانت عليه في أيام الدراسة العادية، لأن الطالب كان يسمع الكلمة مرات عدة بدل أن يكتبها مرة واحدة على السبورة.

مجلس الشورى يناقش مشروعا لتنظيم عمل المعلمين المتعاقدين في مدارس الأطراف

(محرر الشؤون المحلية)

أحال مجلس الشورى مساء أمس الثلاثاء مشروعا لتنظيم عمل المعلمين المتعاقدين في مدارس المناطق الطرفية إلى لجنة التعليم والثقافة والعلوم، بعد جلسة استمرت ثلاث ساعات وشهدت نقاشا واسعا بين مؤيدين يرون في المشروع إنصافا لآلاف المعلمين الذين يعملون بعقود سنوية دون ضمانات واضحة، ومعارضين يخشون أن يؤدي التنظيم إلى تثبيت أوضاع قائمة كان يفترض أن تكون مؤقتة منذ سنوات طويلة.

وينص المشروع على أن المعلم المتعاقد الذي يكمل خمس سنوات متتالية في مدرسة واحدة يحق له التقدم إلى مسابقة التثبيت دون اشتراط اجتياز اختبار جديد، وعلى أن راتبه لا يجوز أن يقل عن الحد الأدنى لرواتب المعلمين في المنطقة التي يعمل فيها. كما ألزم المشروع وزارة التعليم بإعداد قائمة بأسماء المعلمين المتعاقدين خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به، وبنشرها على موقعها الإلكتروني ليطلع عليها أولياء الأمور والباحثون عن عمل.

وقال النائب عبد الرحمن الطحان، وهو معلم سابق في مدرسة جبل الزعرور، إن المشروع «يعترف بأن هؤلاء المعلمين ليسوا طارئين على المهنة وإن كانوا يعاملون كأنهم كذلك منذ سنوات». وأضاف أن كثيرا منهم يسكنون في قرى لا تصلها الحافلات إلا مرة في اليوم، وأن إلغاءهم كان يعني ببساطة إغلاق مدارس كاملة في أشهر الشتاء الباردة.

في المقابل، حذر النائب فيصل العتوم من أن المشروع «يفتح الباب لتثبيت أوضاع كان يفترض أن تكون استثناء لا قاعدة». وطالب بأن تقترن المسابقة بتقييم حقيقي لأداء المعلم وبتدريب إلزامي، لا بمجرد شهادة حضور. وأكد أن وزارة التعليم لم ترد حتى الساعة على طلب تعليق على المشروع، فيما من المنتظر أن تبدأ اللجنة مناقشة المواد اعتبارا من الأحد المقبل